



الشاعر متراسا جانبا من الجلسة



الخروج متحدثا

العباله أكد التزامها بمبدأ الفصل بين السلطات وحرصها على عدم التدخل في اختصاصات المجلس

الحكومة: اتهامات المستقلين تجافي الواقع ولا أساس لها من الصحة

الاستجوابات التي قدمت حتى الآن 12 استجوابا وهو رقم قياسي لم يحدث طوال 50 سنة

سمو رئيس مجلس الوزراء صعد المنصة عندما أكد مجلسكم دستورية الاستجواب

الجلسات السابقة وفاضل صفر صعد المنصة وطلب شطب قبل أو بعد المنصة، وعموما نحن نتكلم عن واقعة مختلفة تماما وقراراً من المحكمة الدستورية أن رئيس الوزراء مسؤول عن السياسة العامة.

صالح عاشور: ما كنا نريد أن نتحدث عن استقالة النواب الزملاء وبها جانبان سياسي وقانوني، وإنما اتجه أنه ليس من حقنا أن نمنع الآخرين من إبداء وجهة نظرنا ونحترم الآراء والمواقف والمراقبون والشعب هم من يحددون صحته، ليس من حقنا إجبارهم على متابعة العمل السياسي والبرلماني، إن رفضنا الاستقالة سيستطيون بعد خمس جلسات، وعدم حضورهم 10 في المئة فيه غياب وهم مشاركون في لجان الثائب يمثل الأمة وليست دائرته والاستقالة رد سريع على رفض الاستجواب وكان من المفترض العودة التي قواعدهم الانتخابية، وكان المفترض من الحكومة مواجهة الاستجواب والنواب كان عليهم مواجهة الوضع السياسي المتفوق عليه أنه غير صحيح، والهروب ليس من العمل السياسي الحبيب، وكان على المستقلين لمواجهة، وإلى الآن في هذا المجلس من عمل تجمعات أو كتل سياسية وهو أحد أسباب ضعف المجلس، ولدي رسالة للحكومة استوبها في التعامل مع المجلس وهو تمكث الأغلبية ولكن كي نستفيد من الأغلبية بإعطاء تصور بأن المجلس ضعيف أما يكون من صالح الإنجاز وليس لواء الاستجوابات وإعطاء انطباع أن المجلس في جيب الحكومة الاستفادة من الأغلبية تكون عن طريق الإنجاز، هذا المجلس رسالة للمستقلين أن يكونوا حقيقيين في الاختيار وتنطق بصحة البلد الذي يدعم الاستقرار السياسي ومسؤولية الناخبين في حسن الاختيار، وفي المجلس كان أسرة واحدة وعلى الناخبين أن يخشرون أسرة أو أكثر لحمل مشاكل الناخبين.

لفصل السابع: من يطلب زيادة يمنح دقيقين، جمال العمر: هناك مشكلة في التسجيل وأنا قبل عيد الحميد دشني.

الرئيس: كان هناك أكثر من كشف الكلمة لك الآن.

جمال العمر: لم يكن بدوي الخوض في جلسة الاستقالات وكنت أتمنى أن لا يستقبلون ويواجهوا المصاعب من خلال الدستور واللائحة والاستقالة موقف سياسي والشعب الكويتي يحكم وأخص على الراشد أن كنت أختلف معه أحياناً.

وتشكرهم بغض النظر عن اسماء إلى اسرهم، اجراء شطب الاستجواب اخترت كيف أصوت معه، وخروجي من القاعة كان ينصب على الموقف السياسي، رغبة من رئيس الوزراء بشطب الاستجواب ثم التصويت، ممكن الحكومة مبرراتها في قرار الدستورية ولكن على الحكومة ان لا تصوت في رفع الاستجواب والمشاركة مخالف للدستور واللائحة، ومن صوتوا ضد الشعب او امتنعوا ممكن يكونون ضد بعض محاور الاستجواب

الأسئلة التي تم توجيهها إلى الحكومة حتى اليوم بلغت 1020 أجابت الحكومة عن 833 منها

مناص للتمسك بعدم الدستورية، فحين يصعد المستجوب عليه عدم التمسك بعدم الدستورية وهذا ما قاله الرئيس الخاتم في استجواب رئيس الوزراء، وأن كان هناك فتنة طائفية في الاستجواب هل يصعد ثم يقول أنه غير دستوري، قانون للحكمة الدستورية لا يتعلق بالاستجواب وإنما بتفسير النصوص، وقرار 2011/10 الشهير الذي يتعلق بالسياسة العامة للحكومة وتقديم الاستجواب لرئيس الوزراء، بلاناً صمتوا صمت القبور عندما اجلت الاستجوابات؟ رغم انها محل للتجاوز القانوني وذكرنا ذلك في المجلس المبطل الثاني، روضان الروضان «نقطة نظام»: كلام الصانع غير دقيق ولدينا سوابق تتناقض مع كلامه والعرف ليس بدستور وقانون عندما يعتلي أحد المنصة ويقول ان الاستجواب غير دستوري، وذكر الزملاء باستجواب فاضل صفر عندما طلب شطب عبارات واستجواب له المجلس من حق الوزير أن يطلب شطباً، يعقوب الصانع: أنا لا اتكلم عن



صالح عاشور

مجلس الوزراء ينظر الآن في اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية

اجتهد ولم يصب والمادة لا تنطبق على الرئيس، فيصل الكندري: غير صحيح هذا الكلام وهو محايد وفي الاستجواب كان محايداً ولما الشيخ صعد المنصة، وقال غير دستوري طلب منه، يوسف الزلزلة: المادة صحيحة وواضحة ليس للرئيس ان يشترك في المناقشات الا عند الخلق على كرسية، وظيفه الرئيس تنظيم العمل داخل المجلس، عبد الحميد دشني: الاخ حمدان



النائب عادل الخرافي

الحكومة لم ترفض طلباً واحداً تقدم به الأعضاء لتشكيل لجان تحقيق في أي قضية

اتصاله بالهاشم وقوبعان، عادل الخرافي: لم ترد صفاء الهاشم وقوبعان كان يصر على الاستقالة وقلت له رسالة الرئيس والزملاء وقال اتخذت موقفي وأشكر الرئيس والنواب، حمدان العازمي: ولما للمادة 77 من اللائحة الا يشارك الرئيس في موضوع الاستقالة في موضوع وهو على منصة الرئيس، والرئيس خصم واحد اسباب الاستقالة، اعتقد بقاءك على المنصة مخالف

لم تكن المرة الأولى التي يرفع فيها استجواب لعدم دستوريته من جدول الأعمال

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة عند الساعة 11:30 صباحاً بعدما رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب وتلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتزرين، الرئيس: جلسة خاصة عقدت بناء على طلب من النواب وعليها بئذان طلبات الاستقالة من النواب والطلب لمناقشة الاقتصاد الوطني.

الأمين العام يخلو طلبات الاستقالة المقدمة من النواب رياض العبدساني وعلي الراشد وعبدالكريم الكندري وحسين قوبعان وصفاء الهاشم المناقشة على كل الطلبات والتصويت والفويض قمت بالاتصال بالاخوة العبدساني والراشد والهاشم والكندري ولم اتمكن من الاتصال بقوبعان لم اتصل مجدداً وكلمت الكندري والعبدساني وربما الراشد كان مسافراً وكلفت النائب عادل الخرافي بالتحدث.

وكانوا جميعاً مصريين على الاستقالة وكلمت اسم العبدساني وهو مصر على الاستقالة وكذلك الكندري ويخبركم الخرافي في

وأضاف ان الاستقالة جاءت مسببة ومبررة ولقد بينا بأن الحكومة لا تتفق مع هذه الأسباب ولا تقبلها وتملك كل الشجاعة في الاعتراف بالحق والتراجع عن الخطأ لو كان قائماً ومن لم العمل على معالجة تلك الأخطاء ومطالبة المستقلين بالعودة عن استقلالهم» وقال «ما دمنا نرفض تلك الأسباب ولا نرى وجاهة لها وفي ضوء ما أعلنه رئيس مجلس الأمة بشأن حصيلة المساعي والاتصالات التي أجراها مع الأعضاء المستقلين لمناقشة موضوع الاستقالة فليس أمامنا إلا احترام رغبتهم وقبول استقلالهم رغم ما نكنه لهم من تقدير على المستوى الشخصي وتأكيداً للمبدأ العام ذي الطابع الدستوري والمتعلق بحقوق الإنسان والذي ينص على أن لا يجوز إكراه الشخص على عمل ضد إرادته مثمين لهم كل التجاح والوقوف في حياتهم»

من جهته قال النائب عادل الخرافي أنه استطاع الاتصال بالنائب القويهان «الذي كان مصراً على موقفه من قرار الاستقالة الذي اتخذته مع زملائه النواب» مبيناً أنه نقل له رسالة من الرئيس الغانم والنواب للرئيس في قرار

وأضاف أنه حاول الاتصال بالنائب صفاء الهاشم خمس مرات لكنها لم ترد على اتصالاته مبرراً عن شكوه للرئيس الغانم لتكليفه بمهمة محاولة ذني النواب عن استقلالهم رغم أنه تكليف «محدّن».

ووافق المجلس على تقديم جلستي يوم 27 و 28 مايو المقبل إلى يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين على أن تخصص ثلاث ساعات للملك للقدم من عدد من النواب لمناقشة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدد، وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد افتتح الجلسة التي انعقدت الساعة الحادية عشر

والتصف من صباح أمس بعد أن رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وقد توافد في القاعة أثناء رفع الجلسة الأعضاء: مبارك الحريص، ماجيد موسى، أحمد مطيع، جمال العمر، سعدون حماد، سعد الحنفور، عبدالله النمي، خليل الصالح، عبد الله الطريجي، حمدان العازمي، فاضل الهاجري، وزير الصحة، يوسف الزلزلة، محمد سيف الهرشاني، وزير المواصلات، محمد هادي الحويطة، عودة الرويعي، فيصل الشايع، عبد الحميد دشني، محمد الجبري، فيصل الكندري، محمد طنا، خليل ايل، عبدالله العوداني، سيف العازمي، كامل العوضي، سلطان الشمرى.

وبعد اكتمال النصاب استأنف رئيس مجلس الأمة عقد الجلسة، وتلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتزرين من الوزراء والنواب، حيث اعترف عن حضور الجلسة كل من سمو رئيس الوزراء ووزير الإعلام ووزير التربية ووزير النفط وعلي الراشد ومنصور الظفيري وحمدان عبدالصمد وقيما يلي نص الجلسة :



... وحميدت جانبا بين بن مطيع وطنا



استماعا تجميع صكر وشنتي